

جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الثانية ليسانس علوم مالية ومحاسبة

مقياس: المعايير المحاسبية الدولية

البحث الرابع: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية

ملخص:

يتشابه الإطار المفاهيمي للمحاسبة مع الدستور، فهو يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والمفاهيم المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، تساعد على وصف طبيعة ووظيفة المحاسبة ومحدداتها.

فالإطار المفاهيمي للمحاسبة هو إطار منظم يربط عدة أجزاء في مستويات مختلفة، حيث يستخدم لتبرير الممارسات المحاسبية الموجودة، واقتراح ممارسات محاسبية بديلة ومناسبة للتغيرات البيئية، فهو دليل لتنفيذ العمل المحاسبي ومعياري للحكم عليه، وأساس لفهمه وتفسيره.

أولاً- الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية وتطوره التاريخي:

يمكن تعريف الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية بأنه: "الإطار المفاهيمي الذي يحدد المفاهيم الأساسية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية المعدة للمستخدمين الداخليين والخارجيين".

حيث تتجلى أهم التطورات التاريخية التي عرفها الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية في الأحداث التاريخية التالية:

-أفريل 1989: تمت الموافقة على الإطار المرجعي الأول لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، والذي سمي بـ "إطار إعداد وعرض القوائم المالية".

-جويلية 1989: تم نشر إطار إعداد وعرض القوائم المالية لأول مرة.

-أفريل 2001: لقد تم تبني الإطار من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) دون تعديله.

-سبتمبر 2010: لقد جرى أول تعديل جزئي على إطار إعداد وعرض القوائم المالية من طرف (IASB)، حيث أصبح يحمل تسمية "الإطار المفاهيمي للتقارير المالية".

-29 مارس 2018: أصدر (IASB) الإطار المفاهيمي المنقح (المراجع) للتقارير المالية، وتتضمن النسخة المنقحة تغييرات شاملة مقارنة بالإطار المفاهيمي لسنة 2010.

ثانيا-مقارنة الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2001 مع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لسنة 2010:

يمكن إبراز أهم التعديلات بين الإطار المفاهيمي لسنة 2001 والإطار المفاهيمي لسنة 2010 فيما يلي:

-تغيير التسمية من إطار إعداد وعرض القوائم المالية إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية؛

-تغيير التسمية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة؛

- اتساع اهتمام الإطار المفاهيمي الجديد بجميع مكونات التقرير المالي على عكس الإطار المفاهيمي السابق الذي كان يركز على إطار إعداد وعرض القوائم المالية؛

-الإطار المفاهيمي المعدل يهتم بتوفير معلومات لشرريحة واسعة من أصحاب المصالح، على عكس ما كان عليه الإطار المفاهيمي السابق الذي كان يهتم بالدرجة الأولى بالمستثمرين؛

-يحاول الإطار المفاهيمي المعدل تقليص حجم المعلومات المالية المتوفرة في التقارير المالية، لذلك ركز على المعلومات المالية المفيدة فقط، في حين كان الإطار المفاهيمي السابق يتيح المجال للإفصاح عن جميع المعلومات المالية، والتي يرى فيها الخبراء أنها تشويش على أصحاب المصالح أكثر مما تفيدهم؛

-الإطار المفاهيمي المعدل يتماشى مع هدف (IASB) الرامي إلى تطوير حزمة متكاملة من المعايير ذات جودة عالية، وذلك من خلال التركيز على توفير المعلومات المالية المفيدة فقط ضمن التقرير السنوي؛

-تغيير مفهوم فرضية الاستمرارية التي تضمنها الإطار المفاهيمي السابق من الاستمرارية في المنظور قصير المدى إلى الاستمرارية طويلة المدى؛

-تعديل الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، حيث استبدل عنصر المصدقية أو الموثوقية بالتمثيل الصادق.

ثالثا- مقارنة بين الإطارين المفاهيميين للتقارير المالية لسنتي 2010 و2018:

نظرا لغياب التوجيهات في بعض جوانب الإطار المفاهيمي لسنة 2010، وعدم وضوح وقدم بعض الإرشادات، الأمر الذي استدعى مراجعته، حيث تم الانتهاء من مراجعته في مارس 2018 وإصدار الإطار المفاهيمي المعدل الذي تضمن ثمانية (08) أجزاء في شكل فصول، من بينها خمسة (05) فصول جديدة، وفيما يلي عرض مقارنة بين ما جاء في كل من نسختي 2010 و 2018.

الفصل الأول: هدف التقرير المالي للأغراض العامة: تم إصدار هذا الفصل عام 2010 لكنه تضمن بعض التعديلات الطفيفة، وخصوصا فيما يتعلق بتوضيح المعلومات المستخدمة لتقييم الأداء الإشرافي للإدارة والمستخدمين الرئيسيين.

الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة: تم إصدار هذا الفصل عام 2010، غير أنه تضمن بعض التعديلات الطفيفة خاصة فيما يتعلق بكل من "الحيطة والحذر، عدم التأكد من القياس، وتفوق الجوهر على الشكل" في تحديد ما هي المعلومات المالية المفيدة.

الفصل الثالث: القوائم المالية ومنشأة التقرير: يعتبر الفصل الثالث من الفصول الجديدة، حيث تم إصداره عام 2018 من أجل وصف هدف ومجال القوائم المالية، وتوفير وصف لمنشأة التقرير.

الفصل الرابع: عناصر القوائم المالية: تم إصدار هذا الفصل عام 2018 من أجل تحديد تعريفات لعناصر القوائم المالية، وخصوصا الأصل والخصم، إلى جانب حق الملكية والدخل والمصروف، ورغم أن الإطار المفاهيمي لسنة 2010 تضمن تعريفات لعناصر القوائم المالية، إلا أن تعريفات الأصل والخصم عرفت تعديلات جوهرية، كما تبعتها كذلك تعديلات في تعريفات الدخل والمصروف.

الفصل الخامس: الاعتراف وإلغاء الاعتراف: صدر هذا الفصل عام 2018، حيث يوفر توجيهات للاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول والخصوم، وبخلاف عملية الاعتراف في الإطار المفاهيمي لسنة 2010 التي كانت تعتمد بشكل كبير على احتمال تدفق منافع اقتصادية مستقبلية وعملية إلغاء الاعتراف التي كانت غائبة تماما، أصبحت كلا العمليتين في الإطار المفاهيمي 2018 تعتمد بشكل صريح على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

الفصل السادس: القياس: رغم وجود توجيهات خاصة بأسس القياس في الإطار المفاهيمي 2010، إلا أن هذا الفصل يعتبر جديد تم إصداره عام 2018، تضمن تغييرات مهمة في أسس القياس المتاحة والمعلومات التي توفرها هذه الأسس، كما يشرح العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار أساس القياس المناسب.

الفصل السابع: العرض والإفصاح: تم إصدار هذا الفصل عام 2018، ويتضمن مفاهيم العرض والإفصاح، وتوجيهات لإدراج الدخل والمصروف في قائمة الأداء المالي.

الفصل الثامن: مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال: تم إصدار هذا الفصل عام 1989، وتم الاحتفاظ به عام 2010، ومازال ساريا في ظل الإطار المفاهيمي لسنة 2018.